

إعادة الهيكلة تطال مكتب «الشرق الأوسط» في بيروت

«المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق» وأكد الحاج ان جميع الموظفين حصلوا على تعويضاتهم المالية كاملة، نافياً معرفته بأسباب سياسية تقف خلف الخطوة. وكان هذا الاجراء قد سبقته مؤشرات سلبية أخرى مطلع هذا العام، إذ تم الاستغناء في شهر كانون الثاني عن خدمات خمسة صحافيين في مكتب «الشرق الأوسط» في بيروت، لحقه صرف صحافي في حزيران المنصرم. مع الإشارة إلى ان مكتب بيروت كان يُعد (إضافة إلى مكنتي القاهرة والمغرب) من أبرز مكاتب الجريدة التي تملك مقرين آخرين رئيسيين في لندن والرياض. ويرغم المفاجأة التي أصابت الزملاء، لن يتأخر التنفيذ طويلاً، إذ ستطبق الإجراءات الجديدة ابتداء من بداية كانون الأول المقبل. وعند سؤال الحاج عما إذا كان سيبقى بدوره في منصبه أجاب: «بهذه الطريقة التي تفرض الارتباط بين مسؤولي الصفحات في لندن والمستكثين هنا، لا مكان لمدير ينسق العمل».

ع.م

السفير، السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩

فوجئ الزملاء العاملون في مكتب الزميلة «الشرق الأوسط» في بيروت، بإبلاغهم يوم الأربعاء المنصرم بقرار إداري يقضي بفسخ عقودهم الحالية ودفع تعويضاتهم وتحويل عملهم من موظفين ثابتين يتمتعون بحقوقهم كاملة (ضمان وتأمين وغيرها) إلى عاملين «على القطعة» freelancers. عند سؤال طوني الحاج المدير الحالي لمكتب الجريدة في بيروت عما إذا كان الأمر يعني عملياً إقفال المكتب، أوضح أن الخطوة هذه ليست «صرفاً جماعياً، ولا إقفالاً تاماً للمكتب» وان المواضيع الآتية من لبنان «ستستمر» لكن «الموظفين وعددهم حالياً ثمانية، سيكونون في تواصل مباشر مع الادارة في لندن (مكتب الجريدة الأساسي) وليس مع إدارة المكتب هنا». ويبدو أن السبب الذي سيق للموظفين تبريراً للخطوة هذه، كان ضرورة إعادة النظر بطبيعة دورة العمل و«استغلال التكنولوجيا المتاحة» للتغلب على صعوبات مالية سببها تراجع الاعلانات. علماً أن جريدة «الشرق الأوسط» هي المطبوعة الرئيسية ضمن «المجموعة السعودية للأبحاث والنشر» التابعة بدورها إلى